

בהצלחה!

قطعة (100 درجة)

اقرأ القطعة التي أمامك، وأجب عن اثنين من الأسئلة 1-3.

طرح مؤخراً اقتراح يقضي بتقييد قوة محكمة العدل العليا من خلال تعديل تشريعي يُدعى "فقرة التغلب". بموجب هذا الاقتراح، تستطيع الكنيست أن تشرّع مجدداً قانوناً ألغته محكمة العدل العليا، إذا أُجري بعد الإلغاء تصويت إضافي على القانون وحاز على دعم 61 عضواً من أعضاء الكنيست. حسب رأيي، أرفض هذا الاقتراح وأعارضه، لأنه في حال قبوله، تستطيع الحكومة أن تمرر في الكنيست أي قانون يحلو لها. على سبيل المثال، تستطيع الحكومة أن تشرّع قانوناً يمكن اعتقال شخص بدون تحديد فترة زمنية وبدون رقابة قضائية، وهذا حتى إذا لم يكن أي مبرر لذلك. سبق ووقعت أحداث مشابهة في عدة دول، من بينها دول تُعتبر ديمقراطية. يتوجب علينا في إسرائيل أن نكون حذرين بشكل خاص، لأننا نفتقر لدستور كامل يكبح الحكومة، وحتى ليس لدينا قانون عادي يفضّل حقوق الإنسان التي من واجب الدولة حماية تحقيقها. يدعي مؤيدو تقييد قوة محكمة العدل العليا أنها تلغي الكثير من القوانين أو تمنع الحكومة في حالات كثيرة من تطبيق سياستها، وبذلك تمسّ بقدرتها على إدارة شؤون الدولة بصورة لائقة. حسب رأيي، هذا الادعاء ليس صحيحاً، لأن الحكومة في إسرائيل تتمتع بقدره عمل واسعة، ربما هي أوسع من القدرة التي تتمتع بها حكومات دول ديمقراطية أخرى في العالم. المحاكم في دول ديمقراطية أخرى تلغي عدداً أكبر من القوانين مقارنةً بمحكمة العدل العليا في إسرائيل، التي تتصرف بتحفّظ أكبر من محاكم أخرى في العالم. صحيح أنّ محكمة العدل العليا تلغي أحياناً قوانين تناقض قوانين الأساس، إلا أنّ هذا الأمر هو ماهية وجوهر الديمقراطية: دولة قانون يتوجب على السلطة فيها أن تعمل في إطار القانون فقط، ومن مسؤولية المحكمة أن تحافظ على القانون باسم الشعب ولصالحه.

من الجدير ذكره أنّ الكنيست ليست هي التي منحت حقوق الإنسان لدولة إسرائيل. العكس هو الصحيح: سبق للكنيست أن شرّعت قوانين تمنح السلطة التنفيذية صلاحية المسّ بحقوق الإنسان والمواطن بخلاف القانون القائم. أخشى أنّه إذا قُبِل اقتراح تقييد قوة محكمة العدل العليا، فستكون حقوق الإنسان والمواطن عرضةً لكلّ روح شريرة قد تسيطر على الحكومة وعلى الكنيست. في مثل هذه الحالة لن يمنعهما أي شيء من المسّ بحقوق الإنسان والمواطن. هل ما أخشاه لا أساس له، وهل هو نوع من الوهم أو الخيال؟ للأسف لا.

(معدّ حسب: ي. زمير، 'אני פוחד מפסקת ההתגברות'، موقع Ynet، 30 نيسان 2018)

الأسئلة

أجب عن اثنين من الأسئلة 1-3 (لكل سؤال – 50 درجة؛ المجموع – 100 درجة).
انتبه: في القسم الأول من كل سؤال (عرض المصطلح)، عليك الإجابة حسب ما تعلمته وليس حسب القطعة.
في القسم الثاني من السؤال، أجب حسب القطعة.

1. اعرض مبدأ تقييد السلطة.
اشرح ادعاء كاتب المقال في مسألة تقييد السلطة في إسرائيل.
2. اعرض مصطلح الفعالية (الفاعلية) القضائية.
اشرح كيف تنعكس الفعالية القضائية في القطعة.
3. اعرض وظيفة الحكومة: أنظمة الطوارئ.
اشرح كيف تنعكس هذه الوظيفة في القطعة.

בהצלחה!

نتمنى لك النجاح!

זכות היוצרים שמורה למדינת ישראל.
אין להעתיק או לפרסם אלא ברשות משרד החינוך.
حقوق الطبع محفوظة لدولة إسرائيل.
النسخ أو النشر ممنوعان إلا بإذن من وزارة التربية والتعليم.